

٦٨/١٩٨٧ - الموارد البشرية والمالية : الشواغر في أمانة
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

ان المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،

اذ يشير الى قراريه ٨١/١٩٨٤ المورخ في ٢٧ تموز / يوليه ١٩٨٤ بشأن مسائل الموظفين
والادارة في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا^(١١) و ٥٩/١٩٨٦ المورخ في ٢٢ تموز / يوليه ١٩٨٦ بشأن
الوضع المالي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ،

وقد نظر في قرار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ١٦١ (د-١٤) المورخ في ٥
نيسان / ابريل ١٩٨٧ والمعنون "الموارد البشرية والمالية والشواغر في الامانة التنفيذية"^(١٢) ،

واذ يلاحظ مع القلق أن قرار الجمعية العامة ٤٤٣/٣٩ المورخ في ١٨ كانون الاول / ديسمبر
١٩٨٤ بشأن مسائل الموظفين والادارة في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا لم ينفذ حتى الان
تنفيذا كاملا ،

واذ يلاحظ القلق الذي أعربت عنه لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها السابعة والعشرين لكون
معدل الشواغر في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا لايزال مرتفعا بشكل مفرط وما انفك يوعثر
تأثيرا سلبيا على تنفيذ أنشطة اللجنة^(١٣) ،

واذ يلاحظ قلق الدول الأعضاء في اللجنة بسبب وضع اللجنة الفريد المتسم بالنقص الخطير
في الموارد البشرية التي هي ضرورة أساسية لتمكين اللجنة من أن تضطلع ببرامج الأنشطة المنوطة بها ،
وخاصة منذ أن تعهدت اللجنة ، عند اعتماد ميزانيتها ، بالغاء ثلاثة برامجا فرعية بسبب قلة الموارد
المالية والبشرية ،

يرجو من الأمين العام أن يتخذ جميع التدابير اللازمة لتمكين اللجنة الاقتصادية والاجتماعية
لغربي آسيا من الوفاء باحتياجاتها في مجال الموظفين ، على نحو ما أذنت به الجمعية العامة في
قرارها ٤٤٣/٣٩

٣٥
الجلسة العامة
٨ تموز / يوليه ١٩٨٧

(١١) غير اسم اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، بموجب قرار المجلس الاقتصادي
والاجتماعي ٦٩/١٩٨٥ ، الى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا .

(١٢) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ١٩٨٧ ، الملحق رقم ١٥
(E/1987/35) ، الفرع رابعا .

(١٣) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والأربعون ، الملحق رقم ١٦
(A/42/16) ، الجزء الأول ، الفقرة ١٤٦ .